

٢٦٦  
في كتابه من سب الله ورسوله من مسلم او كافر قتل ولا  
يستتاب وحكي لقاضي ابو محمد في الذي يسب رويين  
في در القتل عنه باسلامه وقال ابن سحنون وحد القذف  
وشبهه من حقوق العباد لا يسقطه عن الذي اسلامه  
وانما يسقطه عنه باسلامه حد ودا الله فاما حد القذف  
فحد للعباد كان ذلك لنبى وغيره فاجب الله على الذي  
اذ قذف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم اسلم حد  
القذف ولكن انظر ما ذابح عليه هل حد القذف  
في حق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو القتل لزيادة  
حرمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على غيره ام هل  
يسقط القتل باسلامه ويحد ثمانين فتأمل فصل في  
ميراث من قتل بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
وغسله والصلوة عليه اختلف العلماء في ميراث من  
قتل بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذهب جمهور  
المناطقة المسلمين من قبل ان ستم النبي كفر شبهه كفر

الزندقة

الزندقة وقال اصبح ميراثه لورثته من المسلمين ان كان  
مستترا بذلك وان كان مظهرا له ومستهلا به فميراثه للمسلمين  
ويقتل على كل حال ولا يستتاب وقال ابو الحسن القاسبي  
ان قتل وهو منكر للشهادة عليه فالحكم في ميراثه على ما اظهر  
اقراره يعنى ان ميراثه لورثته المسلمين والقتل حد ثبت  
عليه ليس من الميراث في الميراث في نكح وكذلك لو اقر  
بالسب واظهر التوبة يقتل اذ هو حدة وحكمه في ميراثه و  
سائر احكامه حكم الاسلام ولو اقر بالسب ونكح  
عليه واجبا التوبة منه فقتل على ذلك كان كافرا وميراثه  
للمسلمين ولا يقبل ولا يصلى عليه ولا يكفن ونسب  
عورته وبوارى كما يفعل بالكفار وقول الشيخ ابى الحسن  
في الجاهر المتماذى بين لا يمكن الخلاف فيه لانه كافر مرتد  
غير تائب ولا مفلح وهو مثل قول اصبح وكذلك في كتاب  
سحنون في الزندقة بما دى على قوله ومثله لابن القاسم  
في العينية وجماعة من اصحاب مالك في كتاب حبيب